

## ICBL statement on Transparency

20<sup>th</sup> Meeting of States Parties to the Mine Ban Treaty, 21-25 November 2022

الرئيس والمندوبون،

شكراً لإتاحة الفرصة لي للتحدث عن موضوع هام مثل تدابير الشفافية.

اتفاقية حظر الألغام هي احد من أكثر الاتفاقيات الدولية لنزع السلاح تقييداً عالمياً. كنموذج للتعددية، فقد أحدثت تأثيراً عالمياً هائلاً من خلال وصم الألغام المضادة للأفراد، وتوفير إطار عمل للقضاء عليها، وضمان حماية الأفراد وكرامتهم وحقوقهم. قصة النجاح هذه مدعومة بالثقة والمصادقية. لسوء الحظ، هاتين الصفتين ناقصات ونحن بحاجة ماسة لهما اليوم.

تقارير الشفافية أداة رئيسية للحفاظ على الثقة في الاتفاقية. من خلال الإبلاغ عن إزالة الألغام وتدمير المخزونات وتدابير التنفيذ الوطنية، تستطيع الدول عرض إنجازاتها وتأثيرها في هذا المجال. يتعين على الدول تقديم معلومات في غضون 180 يوماً بعد بدء النفاذ وتقديم معلومات محدثة سنوياً بعد ذلك.

كان هناك التزام جيد من الدول التي قدمت معلوماتها الأولية. ومع ذلك، أقل من نصف الدول الأطراف في الاتفاقية قد أوفت بمتطلباتها لتقديم تقارير سنوية. كما كان الحال في 2021 و 2020 و 2019. اعتباراً من 14 نوفمبر 2022، قدمت فقط 49٪ من الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام تقاريرها السنوية المطلوبة محدثة للمادة 7 للسنة التقويمية 2021. ما مجموعه 83 دولة طرف لم تقدم بعد تقريراً عن السنة التقويمية 2021، فشل معظمها في تقديم تقرير شفافية سنوي لمدة عامين أو أكثر.

يتعين على الدول تقديم تقارير الآن، وكل عام، بشأن الالتزامات التي اعتمدها في خطة عمل أوصلو، ولا سيما في إطار بند العمل رقم 8، في المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية. يعد تقديم التقارير بانتظام أمراً ضرورياً لتحديد ما إذا كانت خطة عمل أوصلو لها تأثير.

يجب على لجنة الامتثال التعاوني أن تتابع عن كثب الاتصال بالدول من أجل ضمان تقديم تقاريرها المعلقة بموجب المادة 7 في الوقت المناسب، وخاصة من الدول التي لديها التزامات بإزالة المادة 5 والدول المسؤولة عن عدد كبير من ضحايا الألغام الأرضية.

يعتبر تقديم تقرير الشفافية السنوي بموجب المادة 7 من الاتفاقية، الحد الأدنى من مستوى المشاركة الذي يمكن أن تقوم به الدولة في الاتفاقية. القيام بذلك سيساعد في إظهار التزامهم بضمان نجاح معاهدة حظر الألغام في تحقيق هدف عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد.